



الوزيرة

1 - مارس 2022

إلى

1057

السيدات والسادة مدراء الوكالات الحضرية

الموضوع : بخصوص تفعيل مخرجات الدليل المرجعي للمرافق العمومية والخاصة ذات النفع العام.

وبعد، لا يخفى عليكم أن المرافق العمومية ذات النفع العام تشكل مكونا أساسيا وفضاءات مهيكلة داخل الأنسجة العمرانية من شأنها الإسهام في توفير إطار حياة متوازن يلبي مختلف الاحتياجات من حيث التعليم والتكوين والشغل والترفيه وتقاسم قيم العيش الكريم في أفق تحقيق مجالات أكثر تلاحمًا واندماجا.

ومما لا شك فيه، فإن المرافق تعتبر من البنيات الأكثر استهلاكا للعقارات داخل المجالات الحضرية حيث أن الأوعية العقارية المخصصة لها غالبا ما تتجاوز الحاجيات الحقيقية علامة على كونها لا تتلاءم مع إمكانيات التمويل التي توفر عليها الدولة والجماعات الترابية في ظل الارتفاع المتنامي لتكلفة اقتناء العقارات وندرتها خاصة على مستوى المدن الكبرى.

وفي هذا الصدد، فقد حرصت هذه الوزارة في سياق الجهود المبذولة لمراجعة منظومة التخطيط الحضري على تحين الإطار المرجعي لبرمجة المرافق العمومية والخاصة ذات النفع العام بتشاور وثيق مع مختلف القطاعات الوزارية المعنية.

وينبغي التذكير بأن هذا الدليل المرجعي يتولى عقلنة استعمال العقار من خلال حرصه على التحديد الدقيق للجاجيات،أخذًا بعين الاعتبار لطبيعة الأنسجة العمرانية (الأنسجة القائمة، مناطق التوسيع العمراني، المشاريع العمرانية الكبرى) وللخصائص السوسية-ديموغرافية بهدف الاستجابة المثلية للجاجيات المعبّر عنها من خلال تحديد الأوعية العقارية والإمكانات المتاحة لتنميّتها من حيث المساحة والعلو واللوจية والتموّع... إلخ.

ويتضمن هذا الدليل ثمانية تصنيفات للمرافق، ويتصل الأمر بالمرافق التعليمية وبالمرافق الصحية وبالمرافق السوسية-ثقافية وبالمرافق الرياضية وبمرافق التكوين المهني وبمرافق إقامة الشعائر الدينية وبالإدارات والخدمات العمومية وبالمرافق الخاصة ذات النفع العام.

وتتجدر الإشارة كذلك إلى أن هذا الدليل يعتمد مقايرية تزاوج بين ضرورة تقنن استعمال العقار واعتماد مؤشرات تضمن جودة برمجة المرافق، وذلك من خلال الأخذ بعين الاعتبار لأدوارها وإشعاعها وللعتبة السكانية المعتمدة لبرمجتها، مع الحرص على إعمال مبدأ تراتبية مستوياتها حيث نجد المرافق الكبرى المهيكلة على مستوى المدينة كل والتي قد تتخذ صبغة جهوية أو وطنية، تلتها المرافق من مستوى عالي من قبيل الثانويات ومراكز التكوين المهني

والمستشفيات الإقليمية والملعبين البلدي، مرورا بالمرافق الوسيطة من قبيل الاعداديات والمراكز الصحية الحضرية والمراكز السوسية الثقافية وصولا إلى مراقبة القرب على مستوى الأحياء والتي تشمل دور الحضانة والمدارس وملعبات القرب الرياضية والحمامات ومسجد العي....

كما يتبع هذا الدليل إمكانية العمل بمبدأ تجميع بعض المرافق داخل أقطاب مندمجة ويوصي بضرورة تفعيل هذا المبدأ إبان مرحلة إعداد وثائق التعمير وذلك بالنظر إلى الدور الحيوي الذي تلعبه هذه الأقطاب في هيكلة الأنسجة العمرانية والارتقاء بجودة الإطار المبني وبمستوى الخدمات العمومية المقدمة.

وبالنظر إلى الأهمية التي يكتسبها تفعيل مخرجات الدليل المرجعي للمرافق العمومية والخاصة ذات النفع العام، أهيب بكم إلى ضرورة الحرص على تطبيق مقتضيات الدليل المذكور خلال إعداد وثائق التعمير وعند دراسة المشاريع المعروضة على أنظاركم، كما أدعوكم للعمل على تعميم توجهاته على مستوى مختلف الفاعلين والشركاء المعنيين ولاسيما المصالح الخارجية للوزارات والجماعات الترابية من خلال تنظيم لقاءات تواصلية لفائدة هموم وموافقة المصالح المركزية لهذه الوزارة (مدبورة التعمير) بتقارير دورية حول التدابير المتخذة لتنفيذ المقتضيات المتضمنة بهذه الدورية.

والسلام.

وزير إصلاح التراب الوطني والبيئة
والماء والبيئة وسياسة المدينة

إسماء : فاطمة الزهراء المنصوري